

Distr.: General
23 May 2012

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/66/L.43 و Add.1)]

٢٦٠/٦٦ - تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،
وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم^(١) والتوصيات الواردة فيه،

وإذ تسلم بالعبء الذي تشكله حوادث السير على الصحة العامة والتنمية في العالم،
وإذ تلاحظ أن لهذه المشكلة الكبيرة من مشاكل الصحة العامة آثارا اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق قد تؤثر، إن لم تعالج، في التنمية المستدامة للبلدان وتعوق التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بدور المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق الذي عقد في موسكو في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتوج بإعلان يدعو الجمعية العامة إلى إعلان عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق^(٢)،

(١) A/66/389.

(٢) A/64/540، المرفق.



وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الخطوات المحددة الأهداف التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ من أجل خفض عدد الإصابات الناجمة عن حوادث السير أفضت إلى نتائج إيجابية،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة بأن تعمل في تعاون وثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية على تنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة وبأن تقدم الدعم في تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، وإذ تشيد أيضا بالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق بوصفه آلية استشارية لتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء الفريق من أجل السلامة على الطرق ولتزويد الحكومات والمجتمع المدني بمبادئ توجيهية للممارسات السليمة من أجل دعم الأعمال الهادفة إلى التصدي لعوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالسلامة على الطرق ودعم تنفيذها،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها معا منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية بالتعاون مع شركاء آخرين من أجل وضع خطة عالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٣) في إطار الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة بموجب القرار ٦٤/٢٥٥،

وإذ تنوه بالعمل الذي قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل زيادة الأنشطة المتعلقة بالسلامة على الطرق والدعوة إلى تعزيز الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق وإعداد صكوك قانونية عالمية تتصل بالسلامة على الطرق، بما فيها وضع اتفاقيات واتفاقات دولية، وإعداد معايير تقنية واتخاذ قرارات وتقديم توصيات في هذا المجال والعمل من أجل وضع أهداف إقليمية ووطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث السير،

وإذ تشي على الدول الأعضاء التي انضمت إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية الدولية المتعلقة بالسلامة على الطرق واعتمدت تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية، بما فيها عدم استخدام أحزمة الأمان ومقاعد الأطفال وعدم استخدام الخوذ والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة غير الملائمة والمفرطة واستخدام الهواتف المحمولة على نحو غير سليم في المراسلة أو المكالمات أثناء القيادة،

وإذ تنوه باستمرار التزام الدول الأعضاء والمجتمع المدني بمسألة السلامة على الطرق من خلال الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث السير،

(٣) متاحة على: www.who.int/roadsafety/decade_of_action/plan/en/index.html

وإذ تثنى على اللجنة الاقتصادية لأوروبا لما نظمتها من حملات للدعوة إلى كفالة السلامة على الطرق وأقامته من مناسبات للتوقيع على ملصقات بهذا الشأن، بما في ذلك الحملة العالمية للتوعية بالسلامة على الطرق التي اشترك في تنظيمها أثناء بطولة أوروبا لكرة السلة لعام ٢٠٠٩ في بولندا للجنة والاتحاد الدولي لكرة السلة والاتحادات الأوروبية لكرة السلة التابعة للاتحاد الدولي وبطولة العالم لكرة السلة لعام ٢٠١٠ في تركيا والمباريات الأوروبية لكرة السلة لعام ٢٠١١ في ليتوانيا والحملة العالمية للتوعية بالسلامة على الطرق التي اشترك في تنظيمها أثناء مهرجان الكشافة العالمي في بلدية كريستيانستاد، السويد في عام ٢٠١١ اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة العالمية لحركة الكشافة ومعهد "بانوس ميلوناس" اليوناني للسلامة على الطرق وحركة الكشافة الآيرلندية والكشافة في اليونان وإزاحة الستار عن نصب تذكاري أقيم خصيصا لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق في حديقة "كريستوس بولينتاس" في كريت، اليونان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث السير الذي أقامته رابطة كريت لمؤازرة أسر ضحايا حوادث السير والتضامن معهم والتوقيع على ملصق السلامة على الطرق "نحترم قوانين السير أثناء القيادة" الذي وقعه السفراء ورؤساء الوفود الوطنية المشاركون في الدورة الرابعة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١١،

وإذ تثنى أيضا على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما اتخذته من مبادرات في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك إعداد ملصق السلامة على الطرق "نحترم قوانين السير أثناء القيادة" الذي وقعه السفراء ورؤساء الوفود الوطنية المشاركون في الدورة السابعة والستين للجنة في عام ٢٠١١ والإعلان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ عن بدء عمل شبكة آسيا والمحيط الهادئ للسلامة على الطرق، وهي شبكة إقليمية على الإنترنت تشارك فيها الجهات المعنية ترمي إلى تيسير تبادل أفضل الممارسات ومعلومات أخرى مفيدة في مجال السلامة على الطرق في الوقت المناسب وعلى نحو متواصل، والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث السير وتنظيم حلقات عمل وطنية بشأن السلامة على الطرق في أذربيجان وأوزبكستان وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وطاجيكستان والفلبين ومنغوليا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالتعاون مع الوزارات المضيفة وعقد اجتماع إقليمي لفريق خبراء معني بالسلامة على الطرق في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، شمل وضع أهداف وغايات ومؤشرات إقليمية في مجال السلامة على الطرق وتحديد هدف عام يتمثل في تخفيض عدد ضحايا حوادث السير من قتلى ومصابين بجروح خطيرة في آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٥٠ في المائة، وفقا لأهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق،

وإذ تثنى كذلك على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما بذلته من جهود من أجل تعزيز مبادرة السلامة على الطرق في أفريقيا، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الأفريقية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق، بوصفها وثيقة توجيهية تعالج خصوصيات القارة وتهدف إلى خفض حوادث السير بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، أثناء المؤتمر الأفريقي الثاني للسلامة على الطرق الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التي أقرها في وقت لاحق مؤتمر وزراء النقل الأفريقيون في دورته الثانية التي عقدت في لواندا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،

وإذ تثنى على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما بذلته من جهود من أجل إدراج مسألة السلامة على الطرق ضمن سياسات شاملة منسقة إقليمياً لشؤون النقل، ومن ذلك الجهود الرامية إلى وضع خطة أمريكا الوسطى للسلامة على الطرق وإدراج آلية توسلا للحوار والتنسيق بشأن السلامة على الطرق في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الثالث عشرة بوصفها مجالاً ذا أولوية وإعلان الاجتماع الإيبيري الأمريكي العاشر للمسؤولين عن شؤون المرور والسلامة على الطرق وغير ذلك من الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق إجراء الدراسات وتعميم أفضل الممارسات على الحكومات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف،

وإذ تثنى أيضاً على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لما بذلته من جهود أفضت إلى مبادرات تشمل إعلان بدء أنشطة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ في بيروت وإعداد ملصق السلامة على الطرق "نحترم قوانين السير أثناء القيادة" الذي ترجم إلى العربية ووقعه رؤساء الوفود المشاركون في حفل بدء أنشطة العقد، وعقد الدورة الثانية عشرة للجنة النقل في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ التي دعيت فيها البلدان الأعضاء إلى العمل على تنفيذ أنشطة العقد والتنسيق مع أمانة اللجنة فيما تبذله من جهود لتحقيق ذلك ووضع جدول زمني لتنفيذ إعلان موسكو المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩^(١)،

وإذ تنوه بعدد من الجهود الدولية المهمة الأخرى المبذولة في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك الإعلان المعتمد في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود المعني بتحسين السلامة على الطرق في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود الذي عقد في يانينا، اليونان في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وعقد مؤتمرات دولية من قبيل مؤتمر الطرق العالمي ومؤتمر القمة السنوي لمنتدى

النقل الدولي، ومسابقة بيندوم لشركة ميشلان بشأن التنقل المستدام على الطرق والاجتماع العالمي الثاني للمنظمات غير الحكومية للدعوة من أجل السلامة على الطرق والتعريف بضحايا حوادث السير في واشنطن العاصمة في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، وإذ يحيط علما بالإسهامات القيمة للجنة المعنية بالسلامة على الطرق في العالم،

وإذ تنوه أيضا ببدء مبادرة السلامة على الطرق للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ التي يقوم بتنسيقها البنك الدولي والجهود التي تبذلها هذه المصارف بشكل جماعي من أجل تعزيز القدرة على إدارة السلامة على الطرق وأمان الهياكل الأساسية وتحسين تدابير الأداء في مجال السلامة عن طريق وضع مشاريع منهجية وشاملة للسلامة على الطرق وتعبئة الموارد اللازمة للسلامة على الطرق في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

وإذ تعرب عن قلقها من استمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، واضعة في الاعتبار أن معدل الوفيات في شبكة الطرق أعلى بكثير من معدل الوفيات في نظم النقل الأخرى حتى في البلدان المرتفعة الدخل،

وإذ تنوه بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تنفيذ أفضل الممارسات وتحديد أهداف طموحة ورصد الوفيات الناجمة عن حوادث السير،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية تعزيز القدرات ومواصلة التعاون الدولي من أجل زيادة دعم الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتوفير ما يلزم، حسب الاقتضاء، من دعم مالي وتقني ومعارف لتحقيق هدف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق،

وإذ تسلّم بأنه لا يمكن إيجاد حل للأزمة العالمية للسلامة على الطرق إلا من خلال التعاون بين عدة قطاعات وإقامة الشراكات بين جميع الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص كليهما، بمشاركة المجتمع المدني،

وإذ تشي على الدول الأعضاء التي شاركت في إعداد التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٤٤، وفي الاستقصاء الذي أجرته المنظمة في عام ٢٠١٠،

١ - **ترحب** ببدء أنشطة عقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ رسمياً على الصعيدين الوطني والمحلي في أكثر من مائة بلد في أرجاء العالم،

وببدء أنشطة العقد على الصعيد الإقليمي وبالمناسبات الأخرى التي أقيمت على الصعيد العالمي؛

٢ - تشني على الدول الأعضاء التي وضعت خططاً وطنية متوافقة مع الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٣)، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تضع تلك الخطط بعد على أن تقوم بذلك واطاعة في الاعتبار بوجه خاص احتياجات مستعملي الطرق كافة، ولا سيما المشاة وسائقو الدراجات وغيرهم من المارة المعرضين للخطر، والمسائل المتصلة بالتنقل المستدام؛

٣ - تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد جهات تنسيق وطنية معنية بعقد العمل إلى القيام بذلك، حسب الاقتضاء؛

٤ - تهيب بالدول الأعضاء أن تنفذ أنشطة للسلامة على الطرق فيما يتصل بكل ركيزة من الركائز الخمس للخطة العالمية لعقد العمل، وهي إدارة السلامة على الطرق وتحسين السلامة والتنقل على الطرق وتحسين أمان المركبات وتعزيز سلامة مستعملي الطرق والتدابير المتخذة في أعقاب الحوادث؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تعتمد تشريعات ولوائح وطنية شاملة للسلامة على الطرق بشأن عوامل الخطر الرئيسية ولم تنفذها بعد على القيام بذلك وعلى تنفيذها بشكل أفضل عن طريق تنظيم حملات للتوعية الاجتماعية وكفالة اتساق أنشطة الإنفاذ واستمرارها؛

٦ - تشجع الدول الأعضاء على تحسين نظم جمع وإدارة البيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق وتعزيزها عن طريق توحيد التعاريف وممارسات الإبلاغ والاستثمار في أنشطة مراقبة حوادث السير وتحليلها بمشاركة قطاعات متعددة؛

٧ - تشجع على تنفيذ برامج جديدة لتقييم السيارات في جميع مناطق العالم من أجل توفير قدر أكبر من المعلومات للمستهلكين بشأن أداء السيارات من حيث السلامة؛

٨ - تدعو الدول الأعضاء إلى تحسين نظم إدارة طرقها، حسب الاقتضاء، وإجراء فحوص للتأكد من سلامة الطرق بالنسبة إلى مشاريع التشييد الجديدة وتحسين برامج تقييم السلامة على الطرق بالنسبة إلى الشبكات القائمة؛

٩ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً متعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتصلة بالسلامة على الطرق على النظر في القيام بذلك وعلى تنفيذها وعلى

النظر في توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٤) وتصديقها، وتشجع كذلك الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالسير على الطرق لعام ١٩٤٩^(٥) والاتفاقية المتعلقة بالسير على الطرق لعام ١٩٦٨^(٦) والاتفاقية المتعلقة بلافتات وإشارات الطرق لعام ١٩٦٨^(٧) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تواصل تنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات؛

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على تحسين سبل الرعاية قبل الدخول إلى المستشفى والرعاية المقدمة في حالات الصدمات النفسية والتأهيل، عن طريق تخصيص رقم هاتف وطني لحالات الطوارئ الطبية وبناء القدرات وتوفير معدات كافية ومناسبة؛

١١ - تدعو الحكومات إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة عقد العمل وتعزيز التضامن في الجهود التي تبذلها قطاعات عديدة منها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب، ووسائل الإعلام؛

١٢ - تعيد تأكيد أهمية التصدي لمسائل السلامة على الطرق في العالم عن طريق التعاون على الصعيد الدولي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني في سبيل بناء القدرات والتوعية بمسألة السلامة على الطرق والمواظبة على التوعية عن طريق الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث السير؛

١٣ - تطلب إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق وغيره من الجهات المعنية، الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ أهداف عقد العمل؛

١٤ - تطلب أيضا إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تنظم أنشطة أثناء أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق، في حدود مواردها وعن طريق التبرعات المالية من الجهات المعنية، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، من أجل التوعية على الصعيد العالمي

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٢٥، الرقم ١٦٧١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٠٤٢، الرقم ١٥٧٠٥.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٠٩١، الرقم ١٦٧٤٣.

والإقليمي والوطني والمحلي بالمسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق، مع التركيز بوجه خاص على مستعملي الطرق المعرضين للخطر؛

١٥ - تشجيع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة في أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق، من خلال استضافة مناسبات وطنية ومحلية؛

١٦ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية ووكالات التمويل والمؤسسات والرابطات المهنية وشركات القطاع الخاص إلى النظر في توفير تمويل إضافي كاف للأنشطة المتصلة بعقد العمل؛

١٧ - تدعو جميع الجهات المهتمة بالأمر إلى بحث طرائق جديدة ومبتكرة للتمويل اللازم لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة العمل العالمية لعقد العمل والتعاون في تحقيقها، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

١٨ - تحيط علماً في هذا السياق بالدور المهم للمرفق العالمي للسلامة على الطرق وصندوق السلامة على الطرق الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي ومؤسسة بلومبورغ للأعمال الخيرية وغير ذلك من آليات التمويل الخاصة والعامة لدعم تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل؛

١٩ - تدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مراعاة مسألة السلامة على الطرق في التخطيط مستقبلاً للبرامج الدولية المهمة ذات الصلة بالموضوع، مثل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً عن التقدم المحرز في مجال تحسين السلامة على الطرق في العالم.

الجلسة العامة ١٠٦

١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢